سوريا الاشتراكية والاقتصاد الانفصالي

الاجراءات السورية الاخيرة ، تبدو على السطح وكانها اجراءات انتقامية القصد منها مضايقة لبنان اقتصاديا ، ولكنها في حقيقتها تعبير عن المنطق الانفصالي للحكم السوري الحالي .

فهذا المنطق الذي يشعر بانه متهم كيفما اتجه ، لا يجد وسيلة للدفاع عن نفسه سوى الامعان في التعبير عن انفصاليته . وليس هذا شان الحكم السوري الراهن فحسب ، بل كان شان كل حكم انفصالي النزعة مر على سوريا منذ الاستقلال ، ابتداء بحكم القطيعة وانتهاء بحكم القطريين ، بصرف النظر عن هوية الحكم الحزبية ، وعن هوية التنظام الاقتصادية .

اذ انه من البديهي ، ان التصرفات الاخيرة ازاء لبنان ، لم تكن بدافع من منطلقات اشتراكية ، ولا حتى بدافع من الحرص على المصالح السورية ذاتها .

ذلك لان المنطلقات الاشتراكية تقبل بمبدا التعايش والتسابق نحو الافضل ، وتفضل ان تنجح وينجح الاخرون ، على ان تخسر ويخسر الاخرون .

فالذي ينطلق من منطق تخسير الغير ولو خسر هو نفسه ، رغبة في الانتقام والتعسف والابتعاد ، سيجد نفسه بالضرورة متورطا في سلسلة من الخسائر ينساق اليها كلما انفعل بحادث ، بحيث يستنزف قواه ولا يحقق حتى ابسط ما يسعى اليه وهو الضرر بالغير .

وليست الشواهد على ذلك قليلة ، سواء في منطقتنا او في غيرها من مناطق العالم .

واذا عدنا بالذاكرة الى يوم قوضت الوحدة الجمركية بين سوريا ولبنان وما جر اليه ذلك من تباعد اصطلح على تسميته بالقطيعة ، لتبين ان خسارة سوريا كانت معنويا وماديا اكبر من اية خسارة لحقت بلبنان من جراء ذلك .

فالوحدة الجمركية هي من المقومات الاساسية لكل وحدة اشمل ، وبتقويض هذه الوحدة في ذلك الوقت نسف حكام سوريا كل امل في شد لبنان الى ما هو اعمق وابقى ، سياسيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا .

وبعد ذلك ، كانت كل الخطوات الى الوراء ، وستظل كذلك ، ما دام الانفصال في سوريا قائما ، وما دامت تحكمها ردود الفعل الانتقامية .

سليمان الفرزلي